

عن فلسطين، ممّا يعني ان هاتين المنطقتين كانتا متّحدتين في انتداب واحد. وهذا يفسّر ادعاء الصهيونيين بأن مساحة فلسطين أو «الوطن القومي اليهودي» كانت، قبل «تقسيمها»، حوالي ١١٨٠٠٠ كيلومتر مربع^(٢٠)، أي مجموع مساحة شرق الأردن وفلسطين، وليس مساحة المنطقة التي طالبت بها الحركة الصهيونية في العام ١٩١٩، والتي كانت تساوي أقل من ٤٠ بالمئة من مساحة شرق الأردن وفلسطين.

تؤكد الحقائق التاريخية عدم صحة الادعاء الصهيوني الوارد أعلاه. ان هذا الادعاء مبني على نص وحيد، هو البند ٢٥ من صك الانتداب، الذي أجبرت بريطانيا على صوغه بشكله المعروف، بحكم الظروف. فـ «مؤتمر سان ريمو» لم يضع حدوداً لفلسطين، أو لغيرها من دول الانتداب الأخرى^(٢١)؛ ومن الخطأ الجزم بأن شرق الأردن كان مضموماً الى فلسطين؛ بل على العكس من ذلك، فان الوثائق والأحداث السياسية، والعسكرية، التي سادت في المنطقة، بعد المؤتمر المذكور، تشير الى أن حدود فلسطين لم تتعدّ حدودها الموجودة في اتفاقية سايكس - بيكو، وعلى أكثر تعديل حدود المنطقة التي كان يطلق عليها، في حينه، «ادارة أراضي العدو المحتلة - جنوب»، والتي امتدت من بانياس في الشمال، الى بئر السبع في الجنوب، ومن البحر المتوسط في الغرب، الى نهر الأردن في الشرق.

تعطي الوثائق التي بحوزتنا انطباعاً قوياً بأن شرق الأردن والمنطقة الداخلية من سوريا والعراق، أي المنطقة التي خططلها ان تكون مملكة عربية مستقلة حسب اتفاقية سايكس - بيكو، لم تخضع لنظام الانتداب الذي مُنح لبريطانيا وفرنسا في «مؤتمر سان ريمو». والسبب في ذلك اعتبار هذه المنطقة دولة مستقلة، بالضبط كما كان عليه الوضع في الحجاز. فالحجاز كانت تخضع للامبراطورية العثمانية قبل الحرب، واعتبرت مستقلة بعد طرد العثمانيين منها، ولم يطبق عليها نظام الانتداب. ويظهر ان نظام الانتداب الذي قُرّر في سان ريمو لم يشمل سوى جنوب العراق والساحل السوري - اللبناني وفلسطين، أي المناطق التي كان يجب ان تخضع لحكم بريطانيا وفرنسا المباشر وفلسطين الدولية، حسب ما جاء في اتفاقية سايكس - بيكو. فقد كتب هوبرت يونغ، الذي كان موظفاً كبيراً في وزارة الخارجية البريطانية، في مذكرة أعدها بعد انعقاد «مؤتمر سان ريمو» بثلاثة أسابيع: «ان مستقبل سوريا [الدولة العربية المستقلة] يجب ان يبقى مهماً لحكومة جلالته، خصوصاً ذلك القسم الذي يقع عبر نهر الأردن الى الشرق من فلسطين [الأردن]... وفي حال استثناء المنطقة التي تقع الى الشرق من فلسطين من منطقة السيطرة الفرنسية، تصبح هناك ثلاث امكانيات: أما ان تصبح جزءاً من الحجاز، وأما ان تصبح منطقة انتداب بريطانية، وأما ان تصبح جزءاً من مملكة فيصل اذا لم تطالب بها (بالمملكة) فرنسا»^(٢٢).

وفي نهاية أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠، كتب إيرل كورزون، الذي كان وزيراً للخارجية في الحكومة البريطانية: «على الرغم من انه تمّ التفكير بوضع كل المنطقة الواقعة بين فلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني، إلا أنه من غير المحبذ مدّ احداها عميقاً في الصحراء. هذه المنطقة الفاصلة هي المنطقة ب في اتفاقية سايكس - بيكو، والتي كان من المفروض ان تكون جزءاً من الدولة العربية. في الحقيقة، لقد أصبحت حكومة جلالته تعامل شرق الأردن كمنطقة منفصلة عن حكومة دمشق [بعد ان اطاحت فرنسا بحكومة فيصل المستقلة] وتتجنّب، في الوقت عينه، أي علاقة أكيدة بينها وبين فلسطين، ممّا يفسح في المجال لانشاء حكومة عربية هناك... وذلك بالتنسيق مع الملك حسين، أو مع رؤساء عرب آخرين»^(٢٣).

وكتب السير جون تلي، أحد الموظفين الكبار في وزارة الخارجية البريطانية، في الثامن من